

نِقَاشٌ وَثِيقَةٌ «اليسار الإلكتروني»

رحمان النوضة

فَهْرَسُ الْمَقَالِ :

- 1) مُنَاضِلُونَ كَثِيرُونَ يُطَالِبُونَ بِتَقْوِيمِ قَوَى الْيَسَارِ.....2
- 2) مَوْضُوعَانِ فِي وَثِيقَةِ رِزْكَارِ.....3
- 3) مَا هُوَ الْيَسَارُ الَّذِي تُرِيدُ ؟.....4
- 4) مَا هُوَ اسْمُ الْيَسَارِ الْمُلَآئِمِ ؟.....5
- 5) هَلْ يَسَارٌ عَلَى شَكْلِ أَحْزَابٍ، وَتَنْظِيمَاتٍ، وَتَنْسِيقَاتٍ.....5
- 6) شِعَارُ «تَقْوِيمٍ، وَتَقْوِيمٍ، وَتَقْوِيمٍ» قَوَى الْيَسَارِ.....6
- 7) لَآئِحَةٌ أَهَمُّ أَفْكَارٍ وَثِيقَةِ رِزْكَارِ.....7
- 8) هَلْ نَقَوِّمُ أَحْزَابَ الْيَسَارِ الْقَدِيمَةَ، أَمْ نَخْلُقُ أَحْزَابًا جَدِيدَةً؟.....14
- 9) فَضَّلَ الدِّينَ عَنِ الدَّوْلَةِ، أَمْ تَخَيَّيْدُهُ ؟.....15
- 10) كَيْفَ نَعْرِفُ قَوَى الْيَسَارِ ؟.....16
- 11) الْإِنْتِرْنَيْتُ وَسَيْلَةٌ هَائِلَةٌ فِي صَالِحِ قَوَى الْيَسَارِ.....18
- 12) إِعَادَةُ نَشْرِ وَثِيقَةِ رِزْكَارِ.....19

أنا رحمان النوضة، الموقَّع أسفله، من المغرب، أعتبر أن وثيقة «اليسار الإلكتروني»، المنشورة من طرف المناضل رزكار عقراوي، على موقع "الحوار المتمدّن"، في يوم 5 شتنبر 2021، تحت رقم 7010، (<https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=730446>)، أعتبر هذه الوثيقة مهمة، وتستحق أن تُقرأ، وأن تُناقش، وأن تُطوَّر، من طرف قوى اليسار. (وأقصد بـ «اليسار» القِوى التي تَسْتَنِيرُ بالفكر الماركسي، وَيَصُبُّ نِضَالَهَا نحو أفق الاشتراكية). وتظهر وثيقة رزكار كَنَتِيجَةَ لِعَمَلٍ مُبَدَعٍ، وَلِتَرَآكُمُ فِي التَّفَكِيرِ، وَفِي التَّجْرِبَةِ. وَأَتَّفَقُ بِشَكْلِ عَامٍ مَعَ مَضْمُونِ وَثِيقَةِ «اليسار الإلكتروني». وَأَتَّفَقُ مَعَ مَنَهْجِهَا الْعَامِ،

وأَسَانِدُ انتقاداتها لقوى اليسار، وأتبنى معظم مطالب أو اقتراحات

هذه الوثيقة، رغم أنني سادُّلي، فيما يلي، ببعض الملاحظات الجزئية، على بعض الفقرات الواردة في هذه الوثيقة. وأنا مُستعد للالتزام بهذه المبادئ المعروضة في هذه الوثيقة، (لكن سني المتقدم لا يسمح لي بتحمُّل أية مسؤولية حزبية).

1) **مُناضِلون كثيرون يُطالبون بتقويم قِوى اليسار**

وللتأكيد على وجود مناضلين كثيرين يُنادون بأفكار مُماثلة لِمَا ورد في وثيقة رزكار، (ودون أن يعني ذلك منازعة المناضل رزكار عقراًوي في السابق إلى طرح هذا التصور الجديد لليسار)، أُشير إلى أنه سبق لي أن نشرتُ كُتُباً ومقالات، أَدافع فيها عن بعض الأفكار المشابهة (ليس في مجال استعمال الأنترنت، ولكن في ميدان تَقْيِيم، ونقد، وتَقْوِيم، وتَثْوِير، قوى اليسار). [أذكرُ من بين ما نشرته شخصياً : كتاب «نقد أحزاب اليسار بالمغرب» المنشور في سنة 2012، وكتاب «نقد تعاون اليساريين مع الإسلاميين»؛ وكتاب «هل ما زالت الماركسية صالحة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؟»؛ وكتاب «كيف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)»؛ وَ وَثِيقَةَ «ما هي الدينامية القادرة على تَقْوِيم قِوى اليسار»؛ ومقال «نَقْدُ الزَعِيمِ وَالزَعَامِيَةِ»؛ ومحاضرة على اليوتيوب «كَيْفَ نَقْوَمُ وَنُقَوِّي أَحْزَابَ الْيَسَارِ»؛ ومقال «العلاقة بين السياسة والأخلاق»؛ ومقال «ما هو نوع النقد الذي تحتاج قوى اليسار إلى تبادله؟»؛ الخ. ويمكن قراءة أو تنزيل هذه الوثائق من مدونتي :

، (<http://LivresChauds.Wordpress.Com>)،

أو من موقع :

[<https://nokkade.wordpress.com/2020/12/28/rahman-nouda>] .

ومن الأكد أنه تُوجد مقالات ومساهمات أخرى (زِيَادَة على وثائق رزكار والنوضه)، من إنتاج مناضلين آخرين مختلفين، مَكْتُوبَة في موضوع نَقْد قِوى اليسار، أو في مجال المطالبة بضرورة تَقْوِيم قِوى اليسار، وأن هذه المساهمات نُشرت على عدة منابر (من بينها «الجِوَار المْتَمَدَّن»). وفي مثال المغرب، نَشَرَ 32 مناضلاً بياناً عَلَنِيّاً دَعَوْا فيه إلى «تجديد قيادات قوى اليسار (الأربعة)» بالمغرب، وبرروا طلبهم

يكون قيادات قوى اليسار ظلّت خلال عُقود مُتوالية «أقل من المُستوى السياسي والنضالي المطلوب... رغم حُدوث هَبّات نوعية في مجالات النضالات الجماهيرية العفوية» [رابط البيّان: <https://livreschauds.wordpress.com/2021/05/27/دعوة لتجديد قيادات اليسار/>].

لكن قيادات أحزاب اليسار القديمة تتجاهل تلك الانتقادات، وتتمركز حول ذواتها. وبعض أحزاب اليسار يظنّ أنه هو وحده يجسد اليسار، ويتجاهل كلّ ما هو ليس جزءاً منه، ولا يهتمّ، ولا يعترف، بأيّ مناضل غير عضو فيه، ولا بأية حركة نضالية جماهيرية إنبثقت بشكل مستقل عن هذه الأحزاب.

وَنِسْبَة هامة من المناضلين تجهل وجود هذه المقالات والوثائق المُختلفة الناقدة، أو أنها أضاعت فرصة قراءتها. والملاحظ هو أن مُجمل قيادات قوى اليسار تتجاهل هذه الاجتهادات السياسية، ولا تُعطيها الأهمية التي تستحقّها، فبالأحرى أن تعمل من أجل تطویرها، أو تحسينها.

وكان على وثيقة رزكار أن تُسجّل وجود عدد هام من الاقتراحات النظرية الأخرى، والاجتهادات النقدية. لكن عامّة مناضلي اليسار، قيادات وقواعد، لا يقرؤون بما فيه الكفاية، أو أن نمط عيشهم لا يسمح لهم بممارسة القراءة، أو أنهم لا يهتمون بالاجتهادات الفكرية اليسارية المُجدّدة. وبعد ذلك، يأتي بعض الأشخاص ويُصرّحون أن «المثقفين الثوريين، أو المثقفين العضويين، غير موجودين في البلدان الناطقة بالعربية، أو أنهم عُقماء، ولا يُنتجون شيئاً، ولا يقترحون أطروحات مُجدّدة».

2) موضوعان في وثيقة رزكار

فكرة «اليسار الإلكتروني» في وثيقة رزكار تتطلب توضيحاً أعمق. حيث إذا درسنا بتمعن وثيقة رزكار، سنجد أن وثيقة «اليسار الإلكتروني» تحتوي على موضوعين مُتميّزين، أو جانبيين هما في نفس الوقت مُختلفين ومُتكاملين. الموضوع الأوّل هو حثّ قوى اليسار على تجويد استعمالها لتقنيّات الإنترنت؛ والموضوع الثاني هو الدعوة إلى تقييم، وتقويم، وتثوير قوى اليسار. وهذان الموضوعان هما أمران

مختلفان، ولو أنهما مترابطين. بل الموضوع الأول (استعمال الإنترنت) هو مجرد فرع جزئي من الموضوع الثاني (تقويم قوى اليسار). وأفضل أن نتطرق إلى كل موضوع على حدة، وفي وثيقة مُخصّصة له، لكي نتناول كل جانب بالعمق المطلوب، ولكي تكون حُججنا أكثر إقناعاً.

وفي الموضوع الأول (من وثيقة رزكار)، والذي هو استعمال الإنترنت، نلاحظ أن وثيقة رزكار لم تُقدّم أمثلة عمليّة كثيرة، أو كافية، أو مُقنعة، أو مُرضية. فوثيقة رزكار تطلب من قيادات اليسار أن تُطوّر استعمالها للإنترنت. لكن قيادات اليسار لا تعرف عموماً تقنيات الإنترنت، ولا تدري كيف تستغلّها. وتحتاج لمن يقدم لها اقتراحات جاهزة، وعمليّة، ومتكاملة، وسهلة الاستعمال. لكنني لا أنكر على المناضل رزكار ورفاقه أنهم أنجزوا أعظم اقتراح في ميدان استعمال الإنترنت، وهو موقع «الحوار المُتمدّن». وقد حقق هذا الموقع نَقلة نَوْعيّة وتاريخية، في مجال التواصل الفكري، والسياسي، فيما بين مختلف مناضلي البلدان الناطقة باللغة العربية. وكلنا نستفيد اليوم من هذا الموقع لتبليغ آرائنا لآلاف القُراء، وللإطلاع على آراء غيرنا. وما زال تطوير موقع «الحوار المُتمدّن» يتطلب إنجاز مجهودات مُضنية، وتحسينات متواصلة. فكل الشُكر والامتنان لرزكار وللمُتعاونين معه.

أمّا في الموضوع الثاني (من وثيقة رزكار)، والذي هو «تقويم قوى اليسار»، لخلق يسار من نوع جديد، ومن مستوى أعلى، فقد اقترح رزكار قَدراً مُهمّاً من الانتقادات، والأفكار، والمبادئ، والتوجيهات، لتوضيح تصوراتهِ. وأنا أتفق عموماً مع وثيقة رزكار في هذا المجال.

3) ما هو اليسار الذي نريد؟

من خلال عنوان الوثيقة («اليسار الإلكتروني»)، يظهر أن موضوع هذه الوثيقة هو اليسار الذي يستعمل «الإنترنت»، أو هو دعوة قوى اليسار، الموجودة حالياً، إلى تقوية «استعمال الإنترنت». لكن قرابة 95 في المئة من وثيقة رزكار يُجيب على السؤال: كيف نُخرج قوى اليسار الحالية من أزمتها، ومن رُكودها (سواءً كانت هذه القوى

اليسارية تستعمل الإنترنت أم لا)، وكيف نُقَوِّبُهَا، وكيف نُقَوِّمُهَا، لكي تُصَبِّحَ أكثرَ فعاليةً، ومُرُونَةً، وحادثة.

ولا تطرح وثيقة رزكار فقط «أبرز الأسس الفكرية لليسار الإلكتروني»، ولكنها تطرح أيضًا «أبرز الأسس الضرورية لتَقْوِيمِ وَتَقْوِيَةِ قَوَى اليسار»، سواءً كانت هذه القوى اليسارية المعنية تُجيد استعمال الإنترنت أم لا. وقد يكون السبب في الربط بين هذين الموضوعين، (وهما تَقْوِيمِ قَوَى اليسار من جهة، وَمِنْ جهةٍ أُخرى تَجْوِيدِ استعمال الإنترنت) هو أنهما يَتَرَابَطَانِ، وَيَتَدَاخِلَانِ، وَيَتَكَامَلَانِ. وأنا أتفق مع الوثيقة على وجود ترابط فيما بينهما. ولكنني أفضل دراسة، أو تحليل، كل موضوع بشكل منفصل، أو بشكل شبه مستقل، لكي يكون هذا التحليل مُعمِّقًا بالقدر المطلوب، أو المُرضي.

4 ما هو إسم اليسار الملائم؟

حول إسم «اليسار الإلكتروني» المقترح في وثيقة رزكار، أظن أنه غير مُرضٍ. وهو ترجمة غير مُلائمةٍ للعبارة الإنجليزية «E-Left». لأن كلمة «الإلكتروني» (في اللغة العربية) تُعِيدُنَا إلى فكرة «الإلكترون» (électron)، أو إلى فكرة «الرقائق الإلكترونية» (Puces électroniques)، أو «الآلات الإلكترونية» (Appareils électroniques). بينما المقصود في وثيقة رزكار هو اليسار الذي يستعمل شبكة «الإنترنت». لذا أرى أن الاسم الأكثر ملائمةً هو «يسار الإنترنت» (وليس «اليسار الإلكتروني»). لكن إذا رَكَّزْنَا على المضمون السياسي الأساسي الوارد في وثيقة رزكار، أي تعامل اليسار المَرِنِ مع الواقع، ومع النظرية، سيكون الاسم الأكثر ملائمةً هو «اليسار المَرِنِ» (flexibel left)، من كلمة (المُرُونَةُ) (flexibility).

5 هل يسار على شكل أحزاب، وتنظيمات، وتنسيقات

جاء في مدخل وثيقة رزكار، أن "اليسار الإلكتروني" «هو تيار جديد يطرح مفاهيم علمية، ديمقراطية، معاصرة». وكتب رزكار في آخر وثيقته «يُمكن أن يكون "اليسار الإلكتروني" حزبا يساريا متعدد المنابر، أو تنسيقية تشاركية، أو تحالف، الخ». لكن هذا «التيار» السياسي لا يتجسّد بَعْدُ في حزب، أو في مجموعة من التنظيمات، أو في تنسيقات،

أو في تحالفات، موجدة في الميدان. وقد يكون قَصْدُ رزكار هو أن المناضلين الذين يتفقون على الأفكار الواردة في وثيقة «اليسار الإلكتروني» يشكّلون «تِيَّارًا» فكريا وسياسيا من نوع جديد. وفي هذه الحالة، فإن تسمية «اليسار الإلكتروني» ستكون غير ملائمة. لأن الجوهر المُمَيِّز للأفكار وللمبادئ المعبر عنها في وثيقة رزكار يتجاوز حدود استعمال تقنيّات الإنترنت.

6) **شِعَار «تَقْيِيم، وَتَقْوِيم، وَتَثْوِير» قَوَى الْيَسَار**

تَدْعُو وثيقة رزكار، ليس فقط إلى حَتِّ قَوَى اليسار على إِتْقَان استقاداتها من تقنيّات الإنترنت (في مجالات الإعلام، والتثقيف، والتواصل، والحشد، والتعبئة، والتأهب، والاحتجاج، والتكوين النظري، والتوعية، والتنظيم، الخ)، ولكن وثيقة رزكار تدعو أيضا قَوَى اليسار إلى مُراجعة الذّات السياسية، وإلى التَقْوِيم، والتصحيح، والتَفْعِيل. وعليه، فالمقصود (من طرف وثيقة رزكار) ليس هو «يسار افتراضي»، أو «ضَبَائِي»، أو «مُبْهَم»، وإنما المقصود هو يسار موجود على أرض الواقع، وَيَجِيد، في نفس الوقت، أساليب النضال الثوري، ويستفيد كذلك من تَقْنِيَّات الإنترنت. وقد أشار رزكار هو نفسه إلى أن «اليسار الإلكتروني يهدف إلى تعزيز وَتَقْوِيَةِ التَّشَابِكِ بين النشيط الميداني على الأرض، والنضال الإلكتروني... من خلال التحالفات الواسعة، والتنسيق، والعمل المشترك».

وفي الوثائق التي نشرتها وَاِنْتَقَدَتْ فيها قَوَى اليسار (بالمغرب)، استعملتُ مرَّارًا شِعَارَ ضرورة «التَقْيِيم، والتَقْوِيم، والتَثْوِير»، بينما رزكار استعمل عبارة «التطوير، والتحديث الكبير، في آليات التنظيم، والقيادة، والعمل، والتفاعل مع الجماهير». وهذا توافق في التصوّرات، أو انسجام في الأهداف.

لكن معضلتنا اليوم، هي أن كثيرا من قِيَادَات قَوَى اليسار (مثلا في المغرب)، لَا تَسْتَمِع، أو لَا تُرِيد، أو لَا تَقْدِر، على «تَقْوِيم، وَتَقْوِيَةِ، وَتَثْوِير» ذَوَاتِهَا. وَوَأَجِبْنَا كمناضلين، هو أن نستمر في مُساعدة قَوَى اليسار، وفي نَقْدِهَا، أو الضغَط عليها باحترام، وبدون عِيَاء، حتى تُطوّر نفسها، وذلك عبر تَقْدِيم الحجج العقلانية،

والاقتراحات البناءة، وليس عبر اللَّامْبَالَاة، أو السَّبِّ، أو الإهانة، أو التَّعَالِي، أو العُدْوَانِيَّة.

7) لَائِحَة أَهَمِّ أَفْكَارٍ وَثِيْقَة رَزْكَار

من المُفِيد أن أَعْرَض بِدَقَّة أَهَمِّ الأَفْكَارِ، أو المبادئ، التي جاءت بها وثيقة رزكار، وأَعْلَقُ عَلَيْهَا بِتَرْكِيزٍ بَيْنَ خُطَّافَتَيْنِ []، وهي التَّالِيَّةُ :
- «عدم التمسك الحَرْفِي بنصوص، وخطاب سياسي، وآليات عمل، وتنظيم، تقليدية، تقادمت إلى حد كبير». [نريد الوضوح والدقة: ما هي بالضبط العناصر التي تقادمت؟ وما هي العناصر التي ما زالت صالحة؟].

- «تلافي ترديد الجمل الثورية، والوصفات الكلاسيكية الجاهزة، التي تَتِيهُ فِي الأَوْهَامِ، أو في نصوص نظرية جامدة». [نعم لِرَفْضِ تَرْدِيدِ بَعْضِ الأَفْكَارِ أو الشعارات التي لَا تُلَاقِمُ وَاقِعَ مُجْتَمَعِنَا. لكن هذا لَا يُبَرِّرُ رَفْضَ طَرَحِ كَلِّ الأَفْكَارِ الثورية القديمة. وَكَيْسَتْ النصوص هي الجامدة، ولكن مستعملها هو الذي قد يستعملها بأسلوب جامد، أو مُتَّجَمِّد].
- «يدعو إلى مراجعة الماركسية، والمدارس اليسارية المختلفة، وتراثها، وتقييم التجارب الاشتراكية واليسارية». [مَنْ عِنْدَهُ مُرَاجَعَاتٌ لِلْمَارْكَسِيَّةِ، فَلْيَتَفَضَّلْ بِعَرَضِهَا. وَحِينَمَا سَتَقْتَرِحُ «مُرَاجَعَاتٍ» مَلْمُوسَةً، أَوْ «تَقْيِيمَاتٍ» مُحَدَّدَةً، سَنُنَاقِشُهَا. وَاذكَّرْ أَنَّهُ فِي هَذَا المَجَالِ، سَبَقَ لِي أَنْ اقْتَرَحْتُ كِتَابَ «هَلْ مَا زَالَت المَارْكَسِيَّةُ صَالِحَةً بَعْدَ انْهِيَارِ الاِتِّحَادِ السُوفِيَاتِي»، الصيغة [13].

- «يسار عِلْمِي يَسْتَنْدُ إِلَى... مَوَاقِفِ حَقُوقِ الإِنْسَانِ العَالَمِيَّةِ، وَيَسْتَفِيدُ مِنَ الجوانب الإيجابية، لكافة الاتجاهات الماركسية، واليسارية، والتقدمية، المختلفة، ويقر بتعدد المرجعيات الفكرية اليسارية، ولا يعتبر أي نظرية، أو أيديولوجية، نصاً دينياً مقدساً». [مَعْقُولٌ، وَمَقْبُولٌ].
- «أن نواجه الرأسمالية "بأسلحتها" المتطورة، العلوم الحديثة والتجديد، والتطوير المتواصل، في كافة المجالات». [مقبول].

- «تغيير، وتطوير، وتحديث، وتجديد خطاب، وبرامج، أحزابنا اليسارية، وآليات التنظيم، والقيادة، والتعامل مع الجماهير». [نعم

للتجديد، لكن ما هو بالضبط التجديد الملموس الذي تَقرِّحه؟ من له تجديرات، فَلْيَعْرِضْهَا عَلَيْنَا].

- «التفاعل السريع مع التغييرات المحلية والإقليمية والعالمية». [مقبول، وضروري].

- «تفعيل الحوار المحلي، والإقليمي، و العالمي، بين قوى اليسار». [ضروري].

- «تأسيس أطر، وتحالفات يسارية ديمقراطية». [مقبول، ومُسْتَعَجَل]. لكن تأسيس تحالفات بين مَنْ؟ وأين؟ وعلى أية أسس؟ وما المعنى العملي للتحالف؟].

- «العمل بما هو ممكن الآن، وليس بما هو مطلوب استراتيجياً». [نريد الوضوح والدقة: ما هي الأهداف المطروحة الآن؟ وما هي الأهداف المؤجلة؟ ولماذا؟].

- «أساس اليسار الإلكتروني هو تغيير حياة البشر نحو الأفضل، ولو بخطوات محدودة، وتدريبية، من خلال طرح بدائل مرحلية واقعية». [نعم للعقلانية، وللواقعية. لكننا لا نقدر على نقاش إعطاء الأسبقية لإنجاز هدف مُحدّد على آخر، إلا إذا حدّدنا هذه الأهداف بشكل ملموس، وفي إطار وضع مُجتمعي ملموس، وحلّلنا دوافعها].

- «تحييد الدين عن الدولة، المواطنة المتساوية، احترام التعدد القومي، وحق الشعوب في تقرير المصير، وسيادة القانون المستند إلى مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و احترام الحريات، والعدالة الاجتماعية، والضمانات، وحق التنظيم، والتظاهر، والإضراب، وفصل السلطات، والقضاء المستقل، والإعلام الحر المفتوح لكافة التوجهات الفكرية والسياسية، مناهضة عقوبة الإعدام، الابتعاد عن التحالفات مع الحكومات والقوى الاستبدادية، والدينية، والقومية المتعصبة، أو المناهضة لحقوق الإنسان الأساسية». [مقبول. وأسجّل إيجابياً الرفض الضمّني للتعاون مع الحركات الإسلامية الأصولية، باعتبارها قوى استبدادية].

- «التوجّه نحو العمال، والكادحين، وكافة الفئات المُستَغَلَّة، والمهمشة، و الطاقات الشابة، وكل الفئات المتعطشة للتحديث،

والتغيير، والعدالة، والمساواة». [نعم لِلْإِنْحِيَازِ لِلْكَادِحِينَ، وَالْمُسْتَغَلِّينَ، وَالشَّبَابِ].

- «في المرحلة الإصلاحية، الدعوة إلى نظام اقتصادي عادل وشفاف... مع إعطاء الأهمية لدور الدولة في التخطيط الاقتصادي المركزي، وتحت إشراف ديمقراطي جماهيري». [مقبول، لكن كيف نُحَقِّقُ «تحت إشراف ديمقراطي جماهيري»؟].

- «النضال الاصطلاحي لا يناقض النضال المتواصل». [نعم. وكلّ الصعوبة تكْمُنُ في التفاصيل العملية].

- «مجانية التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، وكافة الخدمات العمومية الأخرى». [نعم].

- «تجاوز الشمولية، والإيمان بالعملية الديمقراطية، والتعددية، والتداول الديمقراطي السِّلْمِي على السلطة، والتغيير التدريجي نحو أنظمة أكثر عدلا، حسب توجهات أغلبية الجماهير، ... ورفض كافة أنواع الدكتاتوريات، ... ورفض الحزب الواحد المحتكر للسلطة». [مقبول، بشرط عدم الإفراط في «التدرُّج»، أو المُبالِغَة في «الإيمان بالعملية الديموقراطية»، أو في الاعتماد على آليات الديموقراطية البرجوازية، في مجتمعاتنا التي تَتَمَيَّزُ بالاستبداد، وبانتشار الأمية، والجهل، وتقاليد العِشِّ، وعادات التحايل، وَعَدْوَى الأثانِيَّة، والانتهازية. أنظر في هذا المجال كتابي «نقد الشعب»، وثلاثة كتب باللغة الفرنسية: «Le Sociétal»، و«Le Politique»، و«L'Éthique politique»؛ ويمكن تنزيل هذه الكتب من مُدَوَّنَتِي «<https://livreschauds.wordpress.com/2018/09/13/كتاب-نقد-الشعب-الصيغة>»].

- «بناء وتقوية اتحادات، ونقابات عمالية، ومهنية مستقلة، وموحّدة، تدافع عن الفئات التي تمثلها... ورفض خُضُوع الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية إلى سلطة الأحزاب وتأثيراتها». [معقول].

- «المساواة الكاملة للمرأة، والتميز الإيجابي، وتكريس حصّة "كوتا" تصاعديّة في المؤسسات لحين تحقيق المساواة». [مقبول].

- «تحييد دور الدين عن الدولة، مع ضمان حرية التدين، والعقيدة، واحترام حرية المعتقدات الدينية الشخصية لعامة الجماهير».
[ضروري].

- «رفض التعصب التنظيمي... وتقبُّل الاختلاف الفكري الداخلي...
وتعدد المنابر [التيارات؟] اليسارية، والتحالفات، والعمل المشترك».
[ضروري].

- «لابد من التنسيق والعمل المشترك بين القوى اليسارية في المنطقة،
وفي عموم العالم». قضية حياة أو موت بالنسبة لقوى اليسار].

- «طرح، وتنظيم، أشكال تنظيمية جديدة، وحديثة، باستخدام
الإنترنت، وشبكات التواصل... واستعمالها في تكوين الوعي، والحشد،
والتنظيم، والاحتجاج، ودعم وتنسيق النشاط الميداني للجماهير».
[نعم، لكن ما هي هذه الأشكال التنظيمية الجديدة المُبتَغات؟].

- «تجاوز نمط التنظيم التقليدي، المركزي، الذي يعطي للهيئات
القيادية حق الاحتكار، والسيطرة الكبيرة، على التنظيمات الداخلية،
والعمل بآليات تنظيمية تكون ديمقراطية، وجديدة، ومرنة، للبناء
التنظيمي، كنوع من "التحالفات، أو الشبكات، أو التنسيقيات
التشاركية الفيدرالية"، التي لا تتبني المركزية الهرمية، الصَّارمة،
والتبعية الإدارية الشديدة، وتتيح قدرًا كبيراً من الاستقلالية،
واللامركزية، و الديمقراطية، والحرية الكبيرة للمنظمات الحزبية
والجماهيرية، وللتحالفات، والمجموعات، والأشكال المختلفة الأخرى».
[نعم بشكل عام، ولكن ما هي بالتدقيق هذه الأنماط التنظيمية، وما هي
آلياتها الجديدة؟].

- «ضمان حق الأعضاء في التعبير عن الرأي، داخل وخارج التنظيمات
اليسارية». [ضروري].

- «لابد أن يكون الإعلام الحزبي منبرا واسعا للكُلِّ في الحزب، ومن
خارجه، من حاملي الأفكار اليسارية، والتقدمية، والإنسانية، وحتى
الناقدة لليسار». [ضروري].

- «تجنّب كلمات الشيوعي، أو الاشتراكي، في أسماء التنظيمات، والأحزاب، والتحالفات، والشبكات». [رُبَّمَا. لكن من الواجب أن نُصَارِحَ الجماهير حول أهدافنا الاستراتيجية].

- «تجاوز كافة أنواع المركزية المفرطة، والانضباط الحزبي الصارم، [وتعويضه] بالانضباط الذاتي الحر»... «يحق للعضو عدم تنفيذ سياسات رسمية لتنظيمه، إن كان غير مقتنع بها». [يُمكن لِلْمُتَعَاظِفِينَ وللأنصار، وللمساندين، أن لا ينضبطوا، بينما الأعضاء (الكاملية العضوية) في التنظيم هم ملزمون بالانضباط. كل تنظيم جماعي، يناقش، ثم يُصوت، دون أن يكون فيه الانضباط للقرارات مطلوبًا، يُصبح وجود هذا التنظيم عبثيًا].

- «نطالب بالديمقراطية، والتعددية، والشفافية، والانتخابات المباشرة، وإشراك الجماهير في القرارات، والحريات الفردية والعامة، وحق التعبير العلني، والاختلاف، والرأي الآخر، والإعلام المفتوح والمتنوع،... الخ، لكننا لا نطبّقها في تنظيماتنا اليسارية». [نعم، لكن عبارة «إشراك الجماهير» العامّة في اتخاذ قرارات التنظيم غير ملائمة، أو فيها مشكل. يُفترَضُ في أعضاء التنظيم أن يكونوا طليعة المُجتمع].

- «ضمان مساهمة أعضاء وكوادر الحزب في صياغة سياسة الحزب، من الأسفل إلى الأعلى». [نعم، لكن، إن لم تكن هذه «المساهمة» من خلال المؤتمر، والحوارات العامّة على منابر الحزب، فَكَيْفَ نُحقِّق ذلك؟].

- «تَنويع أشكال ودرجات العضوية المرنة (الفاعلة، المؤازرة، المؤقتة، الخ)، التي تُتيح العمل التنظيمي وفق الظروف الشخصية». [تنويع «درجات العضوية» ضروري].

- «الحق في "العضوية المركبة"، أي الانضمام إلى أكثر من حزب، أو تنظيم يساري، في آن واحد». [قد يكون هذا مُمكنًا. لكن ما العمل حينما تُصبح قرارات هذه الأحزاب متناقضة؟].

- «حق عزل أعضاء القيادة الذين لا يُثبتون كفاءتهم». [نعم، ولكن كيف نُثبِتُ ضعف الكفاءة، وَكَيْفَ نُنَجِّزُ ذلك العزل؟].

- «حق الأعضاء في التكتُّل داخل الحزب». [أرى أن تجربة "الحزب الاشتراكي الموحد"، الذي عمل بأسلوب "التيارات" في المغرب خلال أكثر من 20 سنة، أثبتت سلبيَّتها].

- «إلغاء عقوبة الطرد من الحزب». [يستحيل في هذه الحالة تطهير الحزب من العناصر المُندسة].

- «ضرورة بناء نظام قضائي، ومحاكم حرفية، وهيئات تحقيقية مستقلة، ومنتخبة، داخل أحزاب اليسار... ويحق للعضوية الحزبي، أو للتكتُّلات الحزبية، توكيل محامي للدفاع عنهم، سواء كان المحامي من داخل أو خارج الحزب، أو التحالف». [نعم بشكل عام، لكن ما هي التفاصيل العملية لآليات هذا النظام القضائي؟].

- «مصدر السلطات داخل الحزب، هي القاعدة الحزبية». [مبدئيًا نعم، لكن الحزب لا يعرف سوى أسلوب المؤتمر لإعادة اختيار قيَّادته، أو لترتيب هياكله].

- «تُصاغ سياسات الحزب، وبرامجه، من طرف القاعدة، وتناقش بشكل علني... تُبثُّ المؤتمرات بشكل علني للجماهير». [كيف يمكن «للقاعدة» أن «تصيغ سياسات الحزب»؟ لا يُعقل أن يُناقش الحزب، بشكل «علني»، بعض القضايا التي يوجد فيها بُعدٌ أمني. لأن الصراع الطبقي بعيدٌ عن أن يكون كله أخلاقياً أو مُتحضراً].

- «إجراء انتخابات ديمقراطية علنية لقيادة الحزب... ويتم انتخابهم مباشرة من قبل كافة عضوات وأعضاء الحزب، وليس من قبل مندوبي المؤتمرات فقط». [يمكن تجريب هذا الأسلوب، لكن ما هي تفاصيل الإجراءات لتنظيم هذه الانتخابات، وضمان أمنها، وسلامتها؟].

- «دعوة الجماهير إلى المشاركة الفاعلة في مراقبة الحزب، وفي إقرار سياساته، وتقييمها، والحوار حولها». [نعم مبدئيًا لهذا الأسلوب الذي طُبِّقَ خلال «الثورة الثقافية» في الصين. لكن، ما معنى «الجماهير»؟ هل تشمل «الجماهير» أعداء وخصوم الحزب؟ ما العمل إذا لم تهتم الجماهير بالحزب وبسياساته؟ وكيف يُمكن لجماهير لا تُؤمِّنُ بِمَبَادِي الحزب أن تقدر على تَقْيِيمِ برامجه، وممارساته؟ هل يجوز لجماهير غير كُفَاءة أن «تُقَرِّرَ سياسات» الحزب؟ هل يُعقل أن تُحدِّد مصير

الحزب جماهير غير مؤمنة بمبادئ الحزب؟ نحن الثوريون نَنحَازُ إلى جماهير الشعب، لكننا مُجَبَّرُونَ على التَمييز بين الجماهير المتقدّمة، والجماهير المتخلّفة. لَا تَجُوزُ المُبالغة في «احترام»، أو في «تَقديس»، الجماهير الشعبية العريضة].

- «طرح برامج الحزب، ووثائقه، وأنظّمته الداخلية، للنقاش العام، والمفتوح، بشكل دائم، من خلال مواقع إلكترونية متطورة، تسمح بالآراء المختلفة، وتتيح التفاعل، والتعليق، والتصويت... الخ، وفي مجموعات وشبكات التواصل الاجتماعي، والاستفادة من البرامج التي توفّر تحليلات وإحصائيات علمية». [نفس التعليق السابق].

- «أن تُقدّم أحزاب اليسار اعتذارات علنية للجماهير وللأعضاء على الأخطاء التي ارتكبتها». [ضروري].

- «إلغاء كافة المناصب التي تُرسخُ السلطات الفردية، مثل الأمين العام، السكرتير، الرئيس، القائد، الخ. وتعزيز القيادة الجماعية في الحزب، ومن الجنسين، واستحداث منسقين ومنسقات في الأقسام المختلفة، وناطقين باسم الحزب في المجالات المختلفة، مثل مجالات الشباب، الاقتصاد، المرأة، الدفاع، مجلس النواب، السياسة الخارجية، الخ). وتقاسم الصلاحيات، والمسؤوليات، والخبرات، بين كَوادر الحزب، وقيادتيه، بشكل جماعي، وتخصصي، وإنجاز التطوير، والإبداع، حسب المسؤوليات». [ضروري].

- «تَدَاوُلُ القِيَادَةِ، وإلغاء البقاء في كرسي القيادة، أو تحويلها إلى "مِلْكِيَّة خاصة مُطلقة"، مَكَاْفَحَةُ حالات الذاتية، والنجسية المفرطة، وتشجيع تغيير القيادات اليسارية... لا يحق تبوء المناصب القيادية لأكثر من دورتين انتخابيتين، خلال حد أعلى يتراوح بين 6 و 8 سنوات». [ضروري جداً].

- «تشجيع تكوين قيادات شابة، وتحديد نِسَبٍ وَمُعَدَّلٍ مُعِينٍ للأعمار في قيادة الحزب، وإعطاء أهمية للمنحدر الطبقي في تبوء المناصب القيادية». [نعم. هذا أُسْلُوبٌ طُبَّقَ خلال الثورة الثقافية في الصّين. لكن لا يحقّ إهمال ضرورة الكفاءة].

- «ضرورة تواجد كافة أعضاء قيادة التنظيم داخل البلد». [نعم].

- «إِسْتِنَادُ الحزبِ إلى الشفافية الكاملة، في كافة أنشطته الداخلية والخارجية، باستثناء الحالات الأمنية». [نعم، لكن مع ضرورة مراجعة جذرية للتعامل مع أجهزة الدولة القمعية لضمان أمن الحزب، حسب الأوضاع القائمة في كل بلد].

- «يُقَدِّمُ أعضاء الحزب اشتراكات مالية للحزب، أو أنواع مختلفة من الدعم المادي». [نعم].

- «فَرَضُ ضريبة "الحزب التَصَاعُدِيَّة"، حسب نسبة من رواتب ممثلي الحزب، العاملين في الوظائف الحكومية، أو أنواع الدخل الأخرى». [نعم].

- «تَنْمِيَّةُ قدرات أعضاء الحزب، وقياداته، في استيعاب واستخدام التطور التكنولوجي، والتقني، والعلمي، وبالأخص تقنية المعلومات، والإنترنت، وشبكات التواصل». [نعم].

- «مواجهة اختراقات الخصوم، وحملات التخريب، والتجسس، والحروب الإلكترونية، وحماية الأنظمة الإلكترونية للحزب، وللمنظمات، وللأعضاء». [ضروري].

وبالنسبة لي (رحمان النوضة)، هذه الأفكار والمبادئ (المعرضة في وثيقة رزكار) كافية لكي أقبل خوض النضالات المشتركة مع كل من يتفق عليها، سواء في حزب، أو نقابة، أو حركة، أو تحالف، أو تنسيقية، ولو كانت بعض الأفكار الواردة فيها، أو الغائبة منها، تُثِيرُ بعض الملاحظات، أو الخلافات الجزئية.

8) هَلْ نَقُومُ أَحْزَابِ الْيَسَارِ الْقَدِيمَةِ، أَمْ نَخْلُقُ أَحْزَابًا جَدِيدَةً؟

من المعلوم أن قوى اليسار القائمة حالياً، تخشى، أو ترفض، أن يُنافسها أيّ كان، عبر اللجوء إلى خلق أحزاب يسارية جديدة. ولتلافي كلّ سوء تَفَاهُهم، ولِطَمَأَنَةِ أحزاب اليسار القائمة حالياً، كان يُسْتَحْسَنُ من وثيقة رزكار أن تقول، بشكل صريح ومباشر، أنها لا تدعو إلى خلق حزب يساري جديد، أو عابر للحدود، كبديل عن قوى اليسار الموجودة حالياً في البلدان الناطقة بالعربية. [أنظر مقالِي: «نقد الدّعوة إلى تأسيس حزب يساري جديد»، الصيغة 5]. وإنما تُريدُ وثيقة رزكار (حسب فهمي) تَغْيِيرَ، وَتَقْوِيمَ، وتثوير، قوى اليسار الموجودة حالياً،

وَتَجْوِيدَ تَقَارُبِهَا، وتفاعلها، وتَعَاوُنِهَا، وتحالفها، وخوضها للنضالات الجماهيرية المشتركة، وتحسين استعمالاتها لتقنيات الإنترنت. وأنا أتفق على هذه الأهداف، وأساندها. كما أتفق مع رزكار على أن قوى اليسار، ومنذ قرابة 30 أو 40 سنة، «في تراجع متواصل».

لكن، ما العمل إذا استمرت قوى اليسار القديمة في التَبَاطُؤ، أو في رفض تَقْوِيم مناهجها، وَتَشْوِير أساليبها، في شَتَى المجالات ؟ وقد حدث لي، حينما كنتُ أناقش هذا الموضوع مع المناضل الفقيه شَوْقِي لُطْفِي، (وهو متقف ماركسي يساري من مستوى متقدم، ونشر عدة دراسات رائدة)، أنه قال لي: «أنا شخصياً أتوقع أن لا تَقْدَر أحزاب اليسار بالمغرب (الأربعة) الحالية على تَطْوِير ذَوَاتِهَا». وأضاف شوقي لطفي: «أُنظِرُ إلى تجارب الأربعين سنة الأخيرة، كل الحركات النضالية الجماهيرية الثورية التي حدثت في المغرب، إنطلقت من خارج أحزاب اليسار، ولم تكن من مُبادرة أحزاب اليسار، ولم تَقْدَر أحزاب اليسار حتّى على الالتحاق بهذه الحركات، وعلى تطويرها». فما العمل إذن في حالة عجز أحزاب اليسار الحالية على تَقْوِيم ذَوَاتِهَا ؟ هل نستمر في الوَعْظ والانتظار، أم نخلق تنظيمات وحركات بديلة، ومن النوع الذي نَطْمَحُ إليه ؟

9) فَصْلُ الدِّينِ عَنِ الدَّوْلَةِ، أَمْ تَحْيِيدُهُ ؟

دافعتُ وثيقة رزكار على شعار «تَحْيِيدُ دَوْرِ الدِّينِ عَنِ الدَّوْلَةِ» [بَدَلُ عِبَارَةِ «فَصْلُ الدِّينِ عَنِ الدَّوْلَةِ»]. وأتفق مع وثيقة رزكار على مضمون هذا الشعار. وابتكار أو اقتراح هذا التعبير (تَحْيِيدُ) مُفِيدٌ، وَيُغْنِي النِقَاشَ. لكنني أرى أن عبارة «تَحْيِيدُ» غامضة شيئاً مآ، وتترك مجالاً للمساومة، أو المُنَاوَرَةَ، حول درجة هذا «التحيد».

وفي العُمُق، «تَحْيِيدُ الدِّينِ عَنِ الدَّوْلَةِ» يعني الفصل بينهما. كما أن «فصل الدين عن الدولة» يعني تَحْيِيدُ الدِّينِ. وعِبَارَةُ «فصل» الدِّينِ عَنِ الدَّوْلَةِ، وعن السياسة، وعن الاقتصاد، وعن التعليم العمومي، لا تعني «القضاء» على الدين، ولا «العداء» له، ولا «مضايقة» ممارسته. وإنما تعني تَحْوِيلُ الدِّينِ مِنْ شَأْنِ عُمُومِي مُلْزِمٍ لِلدَّوْلَةِ وَلِلشَّعْبِ، إِلَى شَأْنِ شَخْصِي، يكون كل مواطن حراً في التعامل معه، وبالطريقة التي تُرضيه.

وحيثما كتب رزكار «ليس هناك دولة في العالم فصلت الدين عن الدولة بشكل كامل، بما فيها فرنسا»، فإنه قد بالغ شيئاً ما. الحاصل هو أن الدول الأكثر تقدماً، وخاصةً منها غالبية بلدان أوروبا الغربية، بما فيها فرنسا، أقامت فصلاً بين الدين والدولة، وبين الدين والسياسة، وبين الدين والاقتصاد، وبين الدين والتعليم العمومي، دون أن يعني ذلك إحداث أي نقص في حريات الاعتقاد والعبادة.

وأفضل شخصياً عبارة «فصل الدين عن الدولة». لأنني أعتقد أن الدين لعبَ، وما زال يلعب، دوراً أساسياً في التخلف الشُمولي، والمُجتمعي، الذي أصاب الشعوب المسلمة، أو الناطقة بالعربية. ومن الأحسن رفض إخضاع إنجاز هذا الشعار إلى «مراحلِيّة» (étapisme) تاريخية، على شكل شعار المرحلة 1، ثم شعار المرحلة 2، ثم 3، إلى آخره. ومن الخطأ قبول الخضوع لضغط «الطابوهات» (tabous) الدينية في هذا المجال. لذلك أرى أنه من واجب قوى اليسار أن تتميز بالدفاع الواضح، والعلني، والصريح، والمُتواصل، على ضرورة إحداث «قطيعة» مع الدين، وتحويله إلى **شأن شخصي**. وهذا الهدف السياسي ممكن، وليس «متطرفاً»، ولا «متسرّعاً».

وأفهم أن وثيقة رزكار تدافع على عبارة «التحيد»، بحجة الحاجة إلى «الواقعية»، وإلى «التدرج» في الأهداف. وأتفق مع رزكار على أنه، في حالة وجود «فصل» الدين عن الدولة، أو «تحيده»، فإن هذا الحال لا يمنع الدولة من أن تُقدم بعض المساعدات للمؤسّسات الدينية، حتى في مجال تنظيمها، أو تمويلها، أو هيكلتها، وذلك وفق ظروف كل بلد. وفي حالة تفضيل أغلبية اليسار لشعار «**تحيد**»، وليس لشعار «**فصل**» الدين عن الدولة، فإنني سأقبله. [وفي موضوع علاقة الدين بالسياسة، يمكن رؤية كتابي «نقد تعاون اليساريين مع الإسلاميين»، الصيغة 7؛ وكتابي «أية علاقة بين الدين والقانون»، الصيغة 23؛ ومقالي «يستحيل تحقيق الديمقراطية بدون فصل الدين عن الدولة»، الصيغة 6].

10) **كَيْفَ نَعْرِفُ قَوَى الْيَسَارِ؟**

طرحت وثيقة رزكار أن «أساس اليسار الإلكتروني هو تغيير حياة البشر نحو الأفضل، ولو بخطوات محدودة، وتدرجية». وهذا التعريف لليساَر مَقْبُول، لكنه مَطَاطِي، أو واسع جداً، وقد يحمل تَسَاهُلاً كبيراً، أو قليل الدقَّة. وَأَتَفَهَّمُ أن رزكار يَحْرُصُ، من خلال تعريفه السابق، على تنبيه المناضلين إلى أن كل الأشخاص والجماعات الذين يعملون بهدف «تغيير حياة البشر نحو الأفضل، ولو بخطوات محدودة، وتدرجية»، هم أصدقاء لِقَوَى اليسار، ومن الخطأ أن نَتَعَامَلَ معهم كَأَعْدَاء. وهذا القَصْدُ لَدَي رزكار هو صحيح، ومفيد، وحكيم. وأنا أوافق عليه. لكنني أَفْضَلُ شخصياً تعريف «اليسار» بِكُونِهِ «يشمل القَوَى التي تَنْطَلِقُ من الواقع وليس من المَعْتَقَدَات، وتَعْمَلُ بهدف مُعَالَجَةِ مشاكل الجماهير، وتَسْتَرْشِدُ بالفكر الماركسي الكَوْنِي، وتُتَطَوَّرُهُ دون تَقْدِيسِهِ، وَيَصُبُّ نِضَالَهَا نحو التَحَرُّرِ، وَالْعَدَالَةِ، وَالْمَسَاوَاةِ، وَالْحُرِّيَّاتِ، وَنَحْوُ أَفُقِ الاشتراكية، والمنهج المَتَوَاصِلِ لِقَوَى اليسار هو تَفْهِيمُ التَّجَارِبِ، وتصحيح الأخطاء، وَتَقْوِيمُ التَّوَجُّهَاتِ، وَتَنْوِيرُ المناهج والاختيارات».

وَأَتَّفَقُ مع رزكار حينما يَشَدُّدُ على ضرورة اهتمام قوى اليسار بالثَّرَاتِ المعرفي، والعلمي، والعقلاني، والحقوقي، لمجمل الإنسانية. كما أَتَّفَقُ مع رزكار على أَهْمِيَّةِ العملِ بِـ «موثيق حقوق الإنسان العالمية، والاستفادة من الجوانب الإيجابية لكافة الاتجاهات الماركسية واليسارية والتقدمية المختلفة، والإقرار بتعدد المرجعيات الفكرية اليسارية، وعدم اعتبار أية نظرية أو أيديولوجية نصاً دينياً مقدساً». وعلى خلاف بعض التجارب السابقة، يجب على اليساريين أن يَتَقَبَّلُوا وجود خلافات في الآراء فيما بين أعضاء الحزب الواحد. ولتلافي اتهامه بأية مُرَاجَعَةٍ تحريفية أو يمينية، أكِّدُ رزكار أن الهدف الكبير يبقى «هو دولة اشتراكية ديموقراطية، ونظام لا طبقي، والمساواة الكاملة». وهذا جيِّدٌ.

وَأَقْدَمُ رزكار، في بداية وثيقته، على نقد «التمسك الحرفي بنصوص، وخطاب سياسي، وآليات عمل وتنظيم تقليدية، تقادمت إلى حدِّ كبير». وانتقد رزكار كذلك كون قوى اليسار بقيت «أسيرة

الأيدولوجيا، وترديد الجمل الثورية... وترديد الصفات الكلاسيكية الجاهزة»... وذهب البعض (غير رزكار) إلى حدّ طرَح أن «الفكر الماركسي تلاشى، وحادِ دفنه»، وأن «تاريخ صلاحية الماركسية والاشتراكية قد تُجوّز»، وأن «فكرة الطبقة العاملة، والصراع الطبقي، أصبحت مهزلة». وحسب تقديري، المشكل اليوم، لا يكمنُ في «ترديد الجمل الثورية... وترديد الصفات الكلاسيكية الجاهزة»، وإنما يكمن في العكس، أي في كون عدّة أحزاب محسوبة على اليسار، تُوجد كلمة «الاشتراكي» في إسمها الرّسمي، لكنها تعودت خلال ثلاثين سنة على إهمال التّراث الفكري الماركسي، أو الاشتراكي، إلى درجة أن قادة وقواعد هذه الأحزاب (المحسوبة على اليسار) أصبحوا يجهلون تقريبًا كلّ شيء عن الفكر الماركسي، وعن التجارب الاشتراكية. ويُردّدون المبادئ اللَّيبراليّة أو البرجوازية، وليس المبادئ الماركسية. بل أصبح بعضها يُعادي الماركسية والاشتراكية. ولم تعد بعض هذه الأحزاب (المحسوبة على اليسار) ترتبط باليسار سوى باسمها القديم. وكمثال في المغرب، تسرّبت شخصيات مسخّرة لخدمة النظام الملكي إلى داخل "الحزب الشيوعي المغربي" في قرابة سنوات 1970، وحوّلتها إلى حزب ملكي، وانتهازي، ورجعي، ومعادي لكل ما هو تقدّمي أو ثوري. وغدى يحمل اسم "حزب التّقدم والاشتراكية". كما تحوّل "حزب الاتحاد الاشتراكي"، بين سنوات 1960 و 2020، من حزب ثوري مناصر للاشتراكية، إلى حزب انتهازي، وبدون مبادئ، ولا أخلاق، ومعادي للماركسية وللإشتراكية.

(11) **الإنترنت وسيلة هائلة في صالح قوى اليسار**

بعض الأشخاص رفضوا، أو استصغروا قيمة وثيقة رزكار. وقد يصدق على بعض هؤلاء الأشخاص المثل القائل: «يأكلون العَلَّة، وَيَشْتُمُونَ المِلَّة». بينما هم يُمارسون «اليسار الإلكتروني»، ويستفيدون منه، ولا يدركون ذلك. حيث أنه، حينما يقرؤون العشرات من المقالات المنشورة على موقع «الحوار المتمدن»، أو حينما ينشرون مقالاتهم على «الحوار المتمدن»، يوصلون هكذا آراءهم الشخصية، بدقّة وبسرعة، إلى الآلاف من القراء المُهمّين، والمتواجدين في الكثير من

البلدان الناطقة بالعربية. ولم يكن هذا التّواصل الفكري مُمكنًا لولا وجود هذا «اليسار الإلكتروني»، والذي يُسمّى في هذه الحالة «الحوار المتمدّن». وما مَوْجِعُ «الحوار المتمدّن» إلا جزءاً ضئيلاً ممّا يُمكن ابتكاره، واستعماله، من بين تِقْنِيَّاتِ الإنترنت. وفيما يخص حالة المغرب، أشهد أن تهيئَ انْطِلاقَ «حركة 20 فبراير» في سنة 2011 (أي ما يُعادل «حركات الربيع العربي»)، بدأ الشُّبَّان تنسيقها على شبكة «الإنترنت». حيث خاضوا معظم مشاوراتهم، وتنسيقاتهم الأولى، على الإنترنت. ولولا شبكات الإنترنت، لما كانت «حركة 20 فبراير» بالمغرب كما كانت.

12) إِعَادَة نَشْر وثيقة رزكار

بادرتُ إلى تصحيح بعض الأخطاء الإملائية أو اللغوية القليلة، أو البسيطة، الواردة في وثيقة «اليسار الإلكتروني»، وأضفتُ إليها التنقيط (Punctuation)، أي النقط (.) والفواصل (،)، التي كانت ناقصة في النص الأصلي، وذلك بهدف تسهيل قارئتها وفهما. وسأُنشر هذه الصيغة المُصحَّحة على صفحتي على "الفيس بوك" (Abderrahman Nouda)، وعلى مدوّنة "نادي النقّاد" (<https://Nokkade.Wordpress.Com>).

إنتهى نقاشي لوثيقة رزكار عقراوي المُعَنَوَنَة بِ «اليسار الإلكتروني». رحمان النوضّة
(إنتهى تحريره في 28 شتنبر 2021).



